

CHAPTER V
GENDER EQUALITY

الفصل الخامس
المساواة بين الجنسين

Chapter V: Gender equality

This chapter focuses on Goal 3, “Promote Gender Equality and Empower Women” of the Millennium Development Goals (MDGs) in ESCWA member countries. Data were primarily drawn from the United Nations Statistics Division and the Millennium Development Goals database (accessed in December 2012), and complemented by the UNESCO Institute for Statistics database 2012 for table V-1.

Table V-1 is on gender parity in education. The Gender Parity Index (GPI) in primary, secondary and tertiary education is the ratio of female students to male students enrolled at the different levels of education. GPI reflects female level of access to education compared to male access. It is calculated by dividing the net enrolment ratio for females by the net enrolment ratio for males for the primary and secondary education, and by dividing the gross enrolment ratio for females by the gross enrolment ratio for males for the tertiary education. A GPI of less than 1 indicates that there are fewer females than males. The table presents estimates of the girls to boys ratio in each level of education since 2000. Gender inequities in education continue to exist in several Arab societies due to a variety of reasons. Most countries have almost reached or exceeded parity. However, Iraq and Yemen have the lowest GPI. In the Gulf countries, fewer boys than girls are enrolled in the tertiary level of education. Bahrain and Qatar reached the very high tertiary level enrolment for girls.

Table V-2 is on women in wage employment. The share of women in wage employment in the non-agricultural sector is expressed as a percentage of total wage employment in that sector. The indicator “share of women in wage employment in the non-agricultural sector” measures the degree to which the labour market is open to women in the industry and services sectors, which not only affects equal employment opportunities for women but also economic efficiency through labour market flexibility, therefore the ability of the economy to adapt to change. There has

الفصل الخامس: المساواة بين الجنسين

يركز هذا الفصل على الهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية والمعني بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وارتكزت البيانات على قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية في شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (في كانون الثاني/ ديسمبر 2012). وقد استُكملت سلاسل البيانات من قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء للعام 2012 في الجدول V-1.

يتناول الجدول V-1 المساواة بين الجنسين في التعليم. ومؤشر تكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي هو نسبة الإناث إلى الذكور من الطلاب المسجلين في هذه المراحل المختلفة. ويعكس مؤشر التكافؤ بين الجنسين مدى حصول الإناث على التعليم مقارنة مع الذكور. ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة صافي التحاق الطالبات على صافي التحاق الطلاب في المرحلتين الابتدائية والثانوية، ومن خلال قسمة إجمالي نسبة التحاق الطالبات على إجمالي نسبة التحاق الطلاب في المرحلة الجامعية. ويدل انخفاض هذا المؤشر عن القيمة 1 على أن عدد الإناث أقل من عدد الذكور. ويعرض الجدول تقديرات حول نسبة البنات إلى البنين في كل مستوى من مستويات التعليم منذ عام 2000. لا يزال التباين في مستويات التحاق الجنسين بالتعليم موجودا في عدد من المجتمعات العربية لأسباب متعددة. وقد وصلت معظم البلدان تقريبا إلى التكافؤ بين الجنسين في التعليم أو تجاوزه، باستثناء العراق واليمن اللتان تسجلان أدنى مؤشرات التكافؤ بين الجنسين. وعدد الفتيات المسجلات في التعليم العالي يفوق عدد الفتيان في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. سجلت البحرين وقطر أعلى مستوى التحاق في المرحلة الجامعية عند الفتيات.

يتناول الجدول V-2 المرأة في العمل المدفوع الأجر. وتمثل حصة المرأة في العمل المدفوع الأجر في القطاع غير الزراعي نسبة مئوية من مجموع العاملين بأجر في هذا القطاع. ويقاس مؤشر "حصة المرأة في العمل المدفوع الأجر في القطاع غير الزراعي" مدى تقبل المرأة في أسواق العمل في قطاعي الصناعة والخدمات، الأمر الذي لا يؤثر فقط على تكافؤ فرص العمل المتاحة للمرأة، بل أيضاً على تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال مرونة سوق العمل، وبالتالي على قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيير. وازدادت حصة المرأة في العمل المدفوع الأجر منذ في

been an increase in the share of women in wage employment in 2010 in some of GCC countries. This indicates that working women have become more integrated into the monetary economy through participation in the formal and informal sectors. The share of women in wage employment is highest in Oman (24.5 per cent in 2000 and 21.9 per cent in 2008), and lowest in Yemen (7 per cent in 2000 and 6.2 per cent in 2007). Labour market remains strongly gender segregated in many countries. The short supply of productive work contributes disproportionately on women's employment. Women are much more likely than men to work as contributing family workers without pay, and in the informal sector.

Table V-3 deals with women in decision-making. It presents data on the proportion of seats held by women members in single or lower chambers of national parliaments, expressed as a percentage of all occupied seats. It is calculated by dividing the total number of seats occupied by women by the total number of seats occupied in Parliament. Data from 2000 to 2012 show significant variations between member countries in the proportion of seats held by women in national parliaments. In 2012, such proportion ranged from a low of 0.3 per cent in Yemen to a high of 25.2 per cent in Iraq. Iraq is 4.8 percentage points from the target goal of 30 per cent, followed by the Sudan at 5.4 percentage points. The process in advancing and enforcing the political rights of women is making slow progress in the region. Women are still underrepresented in national parliaments in most countries. Their proportion in national parliaments has declined in two countries, namely Egypt and United Arab Emirates in 2012.

العام 2010 في بعض بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. هذا يدل على أن المرأة العاملة أصبحت أكثر اندماجاً في الاقتصاد النقدي من خلال مشاركتها في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وسجلت عمان أعلى حصة للمرأة في العمل المدفوع الأجر (24,5 في المائة في عام 2000 و21,9 في المائة في عام 2008)؛ وأدناها في اليمن (7 في المائة في عام 2000 و6,2 في المائة في عام 2007). ولا يزال سوق العمل شبه خال من النساء في عدد كبير من البلدان. إن عدم توفر فرص كافية من العمل المنتج يؤثر على عمالة المرأة. والنساء هن أكثر تقبلاً من الرجال للعمل بدون أجر داخل الأسرة، وكذلك للعمل في القطاع غير الرسمي.

ويتناول الجدول V-3 المرأة في صنع القرار. ويعرض بيانات حول نسبة المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمانات الوطنية، محسوبة كنسبة مئوية من مجموع المقاعد المشغولة. ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمانات الوطنية على مجموع عدد المقاعد في البرلمانات الوطنية. وتشير البيانات عن الفترة 2000-2012 إلى تفاوت ملحوظ بين نسب المقاعد التي شغلتها نساء في البرلمانات الوطنية في البلدان الأعضاء في هذه الفترة. في عام 2012، تراوحت هذه النسبة بين 0.3 في المائة في اليمن و25,2 في المائة في العراق. ويحتاج العراق إلى 4,8 نقاط مئوية لتحقيق الهدف المنشود والبالغ 30 في المائة، مقابل 5.4 نقاط مئوية في السودان. غير أن التقدم المحرز باتجاه النهوض بالحقوق السياسية للمرأة في المنطقة لا يزال بطيئاً. فتمثل المرأة في البرلمانات الوطنية في معظم البلدان ما زال ضئيلاً، بالإضافة إلى أن نسبة المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمانات الوطنية تراجعت في بلدين هما مصر والإمارات العربية المتحدة في عام 2012.

Sources

UNSD MDG Database

UNESCO Institute for Statistics database.

<http://www.uis.unesco.org>

المصادر

قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية في شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

قاعدة بيانات معهد الإحصاء لليونسكو.

<http://www.uis.unesco.org>